جمهورية العراق
وزارة المالية
الدائرة المحاسبة
القسم الدراسات والمتابعة
العدد ١ / ٢ /١٧٥٠٧
التاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩

إلى الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة كافة

الموضوع : فتح الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩

لقرب انتهاء السنة المالية /٢٠٠٩ وإستناداً لاحكام الفقرتين (٧و٨) من القسم /٩ من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ ولتنفيذ تقديم الحسابات الختامية لجمهورية العراق في الموعد المحدد بموجب الفقرة (٦) من القسم / ١١ من القانون أعلاه تقرر العمل وفق مايلي :

١- عند غلق حسابات شهر كانون الاول / ٢٠٠٩ يتم استخراج الرصيد النقدي الذي سيدور الى السنة المالية ٢٠١٠ والذي يمثل الرصيد الدفتري لحسابي البنك والصندوق كما في ٣١ /١٢ /٢٠٠٩ وتزويدنا بصورة القيد .

٢- تبدأ فترة الحسابات الختامية اعتباراً من ٢ / ١ / ٢٠١٠ لغرض اجراء تسوية المبالغ المقبوضه والمدفوعه فعلاً خلال السنة المالية / ٢٠٠٩ والتي تعذر اجراء تسويتها لغاية ٣١ /١٢/ ٢٠٠٩ .

٣- تسجيل كافة التسويات القيدية في نفس السجلات الخاصة بالسنة المالية /٢٠٠٩ وبصورة مستقله عن الحسابات الاشهر السابقة

٤- يتم تنضيم الجداول التحليلية والاجمالية (ميزان المراجعه وجداول المصروفات والايرادات النهائية والسلف والامانات والكشوف الاخرى) وتغلق الحسابات بصورة نهائية وتقدم لدائرة المحاسبة في موعد اقصاه نهاية يوم ٢٨ شباط / ٢٠١٠

٥- الاسراع بتصفية السلف والامانات وانجاز التسويات القيدية للمبالغ الموقوفة في الحسابين المذكورين مع مراقبة عدم تجاوز التخصيصات المرصده للسنة المالية / ٢٠٠٩ والالتزام باحكام الفقرة (١) من القسم الرابع من القانون رقم ٩٥/ لسنة ٢٠٠٤

٦- على الدوائر المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي أن ترفق مع ميزان المراجعه لمرحلة الحسابات الختامية /٢٠٠٩ جداول بالارصده المتراكمه من تاريخ تطبيق النظام المحاسبي اللامركزي ولغاية الفترة أعلاه مع الاشارة الى اسباب بقاء المبلغ موقوفاً وعدم اجراء تسويتة مع ملاحظة ماورد بالفقرة (٥) أعلاه .

٧- في حالة عدم وجود حركة في مرحلة الحسابات المذكورة أعلاه تزويد هذه الدائرة بما يفيد ذلك . مع التقدير ..

المهندس
باقر جبر الزبيدي
وزير المالية
/ ١٢ / ٢٠٠٩